الجمعية
البحرينية
لمعاهد
التدريب الخاصة

مقدمة

- تأسست الجمعية البحرينية لمعاهد التدريب الخاصة في 23 أكتوبر 2004م وصدر القرار الوزاري رقم (18) لسنة 2005 بإعلانها في 8 يونيو 2005

- تهدف الجمعية منذ إنشاءها إلى دعم وحماية مصالح المؤسسات التدريبية وجعلها شريكاً أصيلاً في تطوير قطاع التدريب في مملكة البحرين

- يرأس مجلس إدارة الجمعية في دورتها الرابعة **الدكتور أحمد العبيدلي** وتشمل في عضوية مجلس الإدارة:
  - السيد نجيب إبراهيم السيد (نائب الرئيس)
  - السيد نواف الجشي (أمين السر)
  - السيد سعيد تقي (الأمين المالي)
  - السيد عقيل العالي (رئيس لجنة العضوية)
  - السيد حسن علي (رئيس لجنة العلاقات العامة والإعلام)
  - السيد عبدالله محمد (رئيس لجنة التنسيق والفعاليات)
  - الدكتورة لولوة المطلق (عضو إداري)
  - السيد غالب العريبي (عضو إداري)

الرؤية

تطمح الجمعية البحرينية لمعاهد التدريب الخاصة لجعل مملكة البحرين مركزاً إقليمياً للتدريب والتطوير المهني الاحترافي والتنمية البشرية المستدامة.

الرسالة

تعمل الجمعية البحرينية لمعاهد التدريب الخاصة مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية لتحقيق الرؤية من خلال:

- تمكين المؤسسات التدريبية الخاصة من أداء دورهم **كشريك إستراتيجي** في عملية التنمية المستدامة في مملكة البحرين
- الإسهام بدراسة الاحتياجات والكفاءات المتجددة المطلوبة في سوق العمل البحريني
- العمل على رفع مستوى الإداريين والقياديين بالمؤسسات التدريبية
- تقديم الحلول التدريبية المبنية على مخرجات تعلم ذات معايير دولية

القيم

- الالتزام بأخلاقيات مهنية رفيعة وشفافة
- تفعيل الشراكة المجتمعية بين الجمعية والقطاع الخاص ومكونات مؤسسات المجتمع المدني
- بناء الثقة والمصداقية في التعامل مع كافة الشركاء في التدريب التنمية البشرية
- تشجيع وتعزيزالإبداع والتميز المستمر والتطوير في مستويات الجودة في الحلول التدريبية المهنية الاحترافية
- العمل مع جميع الجهات الإشرافية الرقابية على صناعة التدريب المهني بمملكة البحرين على تذليل كافة الصعاب ووضع الحلول اللازمة لتمكين المؤسسات التدريبية من أداء دورها الريادي

أهداف الجمعية

- رعاية مصالح مؤسسات التدريب الخاصة ودعمها معنوياً وإدارياً وتمثيلهم أمام كافة الجهات الرقابية الإشرافية على صناعة التدريب المهني التقني بمملكة البحرين
- دعم الخطط الوطنية الطموحة للحد من البطالة من خلال طرح حلول تدريبية ذات مخرجات تعلم مبنية على المعايير الدولية بالتعاون مع الجهات الحكومية والأهلية تمكن الباحثين عن عمل من الحصول على الوظيفة المناسبة
- نشر ثقافة التدريب والتطوير المهني الاحترافي والتوعية بأهمية التدريب والتطوير في زيادة الأداء والإنتاجية في بيئة العمل
- المشاركة الفعالة والدؤوبة في كافة اللجان المنبثقة من وزارة العمل ، والمجلس الأعلى للتدريب المهني ، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب ، وتمكين ، ومؤسسات المجتمع المدني لتطوير ولتمثيل المؤسسات التدريبية والعمل كشريك استراتيجي مع كافة الجهات المعنية
- العمل مع كافة الشركاء للإسهام في تحقيق رؤية مملكة البحرين 2030 فيما يتعلق بالتدريب والتنمية البشرية
- تنظيم العلاقات المؤسسية بين المؤسسات التدريبية الخاصة والمساهمة في وضع السياسات التدريبية لرفع مستوى التدريب ومخرجاته

الفئة المستهدفة

- مؤسسات التدريب الخاصة بكل أنواعها وتشمل:

  - أصحاب المؤسسات التدريبية الخاصة
  - مديرو المؤسسات التدريبية
  - الموظفون والعاملون في المؤسسات التدريبية
  - المدربون العاملون في المؤسسات التدريبية
  - المستشارون والخبراء في مجال التدريب

أنشطة الجمعية

- تشمل أنشطة الجمعية الآتي:
  - محاضرات تثقيفية عن التدريب والتنمية البشرية
  - إستبانات عن مدى رضا المؤسسات التدريبية عن الخدمات المقدمة من الجهات الرقابية الإشرافية
  - دراسات عن أهم المشاكل والقضايا التدريبية
  - ندوات متخصصة تخص التدريب المهني التقني والتنمية البشرية
  - ندوات تطرح وتقترح حلول للمشاكل والتحديات
  - مؤتمرات تهتم بأحدث التطورات في مجال التدريب المهني التقني والتنمية البشرية
  - زيارات تعريفية للمؤسسات التدريبية للتعرف على تحدياتها
  - المشاركات المحلية والإقليمية والعالمية الخاصة بالتدريب المهني التقني والتنمية البشرية
  - تمثيل مملكة البحرين في الفعاليات والمناسبات الخاصة بالتدريب المهني التقني

إجراءات العملية التدريبية

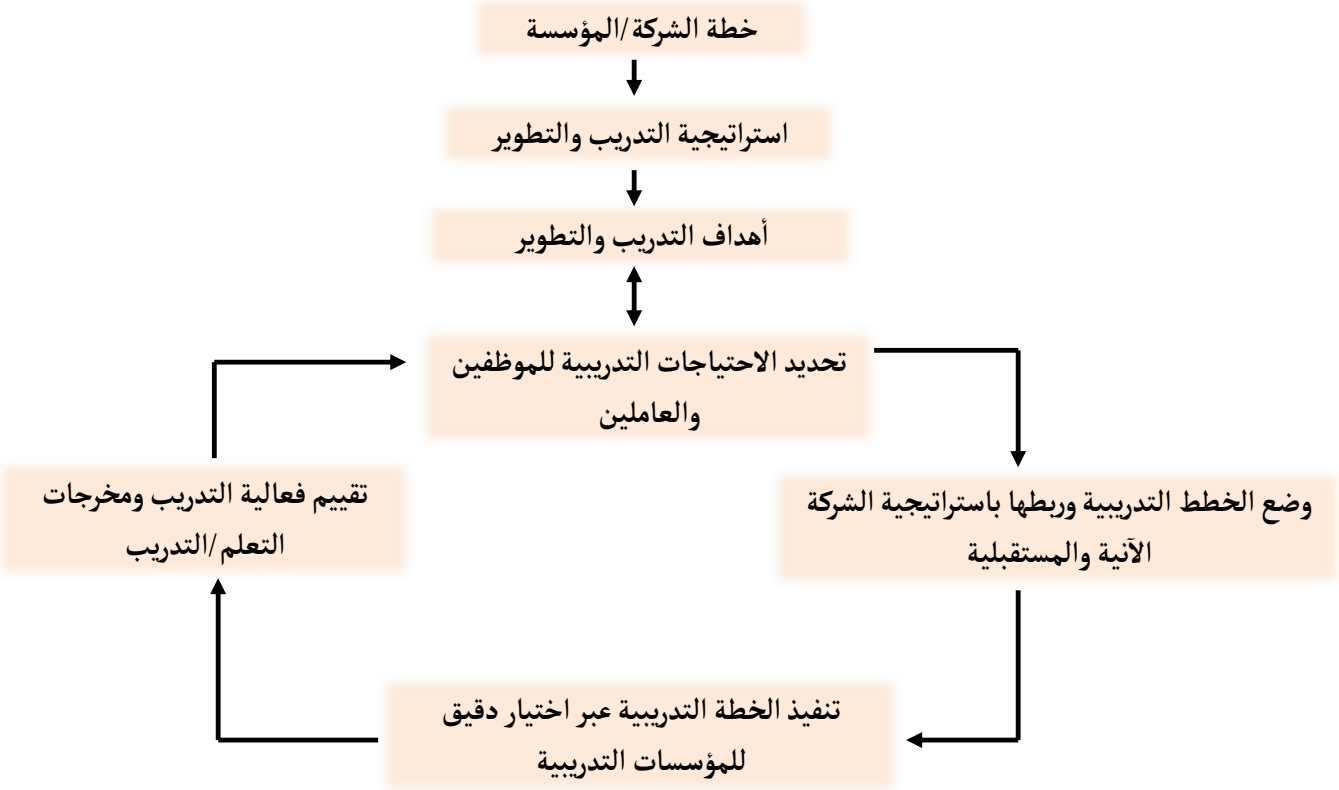

الجمعية البحرينية لمعاهد التدريب الخاصة
BSPTI

دور مجلس الإدارة

- التعرف على العوائق والمشاكل التي تعيق تنفيذ الشركات والمؤسسات بالقطاع الخاص من تنفيذ خطط التدريب السنوية لديهم
- التواصل مع الجهات الرقابية الإشرافية لمناقشة العوائق والمشاكل واقتراح الحلول اللازمة
- رفع التقارير الدورية للجهات الرقابية الإشرافية حول الإنجازات التي حققتها المؤسسات التدريبية
- وضع الخطط الاستراتيجية مع الهيئات الرقابية الإشرافية لتطوير قطاع التدريب المهني التقني
- تفعيل لجان التنسيق المشتركة بين الجمعية والمجلس الأعلى للتدريب المهني

الصعوبات التي تواجه المؤسسات التدريبية مع المجالس النوعية

1) المفاصلة وطلب التخفيض على أسعار الدورات التدريبية «رسالة مدير إدارة شئون مؤسسات التدريبية»
2) التأخير في اعتماد تفويض الدورات التدريبية إلى قبل يوم من تاريخ بدء الدورة
3) التأخير في تسديد مطالبات الدورات التدريبية لأكثر من (40 يوم)
4) معاقبة الشركات/المؤسسات الخاصة «بوقف تسديد تعويض مستحقات الدورة التدريبية» بسبب بعض المشاكل في المؤسسات التدريبية أثناء تنفيذ الدورات التدريبية (مما يعطل الشركة/المؤسسة من الاستمرار في تنفيذ عملية التدريب)
5) التدخل في ترشيحات الشركات/المؤسسات لموظفيهم بسبب المسمى الوظيفي في بطاقة الهوية
6) طلب خطة التدريب والاحتياجات التدريبية للمؤسسات والشركات من دون سبب يذكر
7) مشكلة عدم الثقة من المجالس النوعية في المؤسسات/الشركات والمؤسسات التدريبية

الصعوبات التي تواجه المؤسسات التدريبية مع المجالس النوعية،، يتبع

8) غياب المعايير في اعتماد الدورات التدريبية لدى المجالس النوعية

9) رفض طلب التفويض «اعتماد دورة تدريبية» بسبب أن مؤسسة تدريبية أخرى تقدم نفس مسمى الدورة التدريبية بأسعار أخفض دون النظر لعنصر الجودة والمستوى والجهة المانحة

10) طلب نسخة من المادة العلمية من قبل مفتش المجلس النوعي حيث تعتبر المادة العلمية ملكية خاصة للمؤسسات التدريبية

11) كثرة الرفض لاعتماد الدورات التدريبية من قبل المجالس النوعية يربك خطط الشركات/المؤسسات ويؤخر تطوير الكادر

12) عدم موافقة المجالس النوعية على دمج مخصصات التدريب الخارجية بالداخلية في حالة عدم استخدام الدورات الخارجية

13) وقف اعتماد الدورات التدريبية من شهر يناير وفبراير من كل عام وكذلك الصعوبة في الحصول على تفويض «اعتماد دورة تدريبية» بعد 17 ديسمبر من كل عام.

الصعوبات التي تواجه المؤسسات التدريبية مع المجالس النوعية

14) عدم الإشارة كتابياً في التفويض بالموافقة على الدورة التدريبية من قبل المجالس النوعية بأن المؤسسة المصرح لها بالدورة لم تسدد اشتراكاتها للمجلس النوعي مما يعرض المؤسسات التدريبية للمشاكل

15) طلب إيصال الدفع من قبل المجالس النوعية أثناء تقديم الشركات/المؤسسات لطلبات التعويض يعتبر غير قانوني حسب المستشار القانوني بالوزارة «الفاتورة تكفي»

16) عدم وجود قناة اتصال بين الجمعية والمجالس النوعية حالياً

17) لا يسمح المجلس النوعي لأي شركة بالتعامل مع أي مؤسسة تدريبية عن تكلفة تزيد عن 5000 دينار سنوياً لنفس التخصص

18) رفض مقترح الجمعية لمشروع الدفع المباشر من المجالس النوعية للمؤسسات التدريبية وعدم طرح بديل آخر من قبل وزارة العمل / المجلس الأعلى للتدريب المهني

الخلاصة

- الإجراءات المتبعة في المجالس النوعية فيما يخص الموافقة ومطالبة التعويض عن عقد الدورات التدريبية بحاجة إلى إعادة نظر وتحديث
- تحديد قناة اتصال بين الجمعية ممثلة عن المؤسسات التدريبية والمجالس النوعية لوضع الحلول للمشاكل فيما يتعلق بالإجراءات
- اللقاءات الدورية مهمة وضرورية وتعكس اهتمام الطرفين بتطوير قطاع التدريب المهني
- حسن النية بين كافة الأطراف في صناعة التدريب المهني ضرورة حتمية
- التحول إلى نظام إلكتروني في التعامل بين كافة الأطراف ستكون نقلة نوعية
- تشكيل لجنة مشتركة بين الجمعية وكافة المجالس النوعية لتطوير عملية التدريب المهني والوقوف على المشاكل وطرح الحلول اللازمة
- العمل بروح الفريق الواحد «شركاء استراتيجيون» بين المجالس النوعية والمؤسسات التدريبية (ممثلين بالجمعية البحرينية لمعاهد التدريب الخاصة

شكر

نشكر لكم حسن إستماعكم ونرحب بأسئلتكم